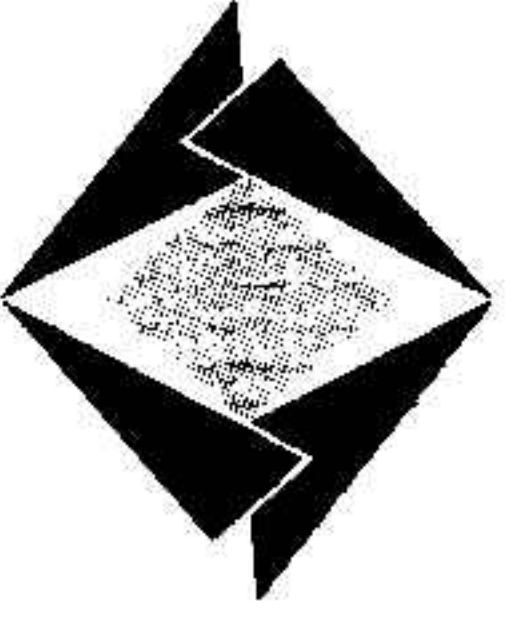




للدُصْح
- الحوراني
- الزينة
15/ع

الرقم: م ٢٠١٣/٨٩/١٠٠٠
التاريخ: ٢٠١٣/٤/١٤

معالي السيد محمد صالح الحوراني الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي

بالإشارة إلى البند (ز) من المادة (٨) من تعليمات الإفصاح لسنة ٢٠٠٤، نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي " السادس والثلاثين " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧، بعد أن تم اعتماده من قبل عطفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد ياسر الأسمر
المدير العام

هيئة الأوراق المالية الدائرة الإدارية والديوان
١٤ نيسان ٢٠١٣
4183
12/12

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس والثلاثون لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٤/٧ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من عطوفة مراقب عام الشركات السيد برهان عكروش والسيد رجا الخوالدة مندوب البنك المركزي الأردني ومدققي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)، والدكتور هنري عزام رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:
بسم الله، ونستعينه في علاه، والحمد لله الذي وفق وأعان على أن جمع شملنا على وعد الخير في هذا المكان. والشكر كل الشكر، أجزله وأوفاه لعطوفة الأخ برهان عكروش، مراقب عام الشركات لتشريفنا وتكريمنا بحضوره شخصياً، والشكر لفريق عمله الذي بذل جهداً مميزاً لترتيبات هذا الاجتماع. والشكر إلى كافة المندوبين، مندوب البنك المركزي وممثلي شركة ديلويت فأهلاً وسهلاً. ونسعد ونحتفي بالحضور الكريم من مساهميننا وإعلامييننا والأخوة الضيوف الكويتيين والشركاء الاستراتيجيين. وأهلاً ومرحباً بالدكتور هنري عزام الأخ الكبير والاقتصادي القدير، هذه أول زيارة لك ونحن شاكرين ومقدرين. وأعطي الكلمة الآن لعطوفة مراقب الشركات.

تحدث السيد مراقب الشركات وقال : يسعدني ويشرفني حضور هذا الاجتماع لشركة البنك الأردني الكويتي، وبعد القيام بإجراءات التدقيق اللازمة لصحة انعقاد الاجتماع، تبين بأن كافة الإجراءات التي قامت بها الشركة كانت قانونية وبنسبة حضور قانوني بلغت ٨٣% من مجموع رأس المال البالغ ١٠٠ مليون سهم. وقد حضر سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل تسعة، وحضر مدقق حسابات الشركة، وأرجو من دولة رئيس المجلس تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات وجمعها والمباشرة بجدول الأعمال مع الشكر.

تولى السيد عبد الكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكل من الدكتور فهد الفانك والسيد عبداللطيف البيتاوي مراقبين لفرز الأصوات إن لزم وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (الخامس والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٧/٣/٢٠١٢.
٢. أعلن رئيس الجلسة أن البند الثاني هو مناقشة تقرير مجلس الإدارة وهو موزع على المساهمين راجياً إعفائه من قراءته وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك . ثم اقترح الرئيس دمج البند الرابع وهو القوائم المالية مع تقرير مجلس الإدارة ومناقشتها معاً بعد الاستماع لتقرير مدققي الحسابات، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، ثم طلب رئيس الجلسة من مدقق حسابات البنك تلاوة تقريره .
٣. قام مدقق الحسابات بتلاوة تقريره.

٤. أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بإبداء ملاحظاتهم أو استفساراتهم تسجيل اسمائهم حفظاً للوقت وحتى لا يطول النقاش ويتشعب، وتم ما يلي:

- تحدث المساهم المهندس محمد عزمي زوربا قائلاً : دولة الرئيس، تحية لكم ولمجلس الإدارة وكافة العاملين، هذه السنة المؤشرات ممتازة فيما يختص بحقوق المساهمين والربحية والتوزيع، وكل المؤشرات الأخرى، نكرر الشكر الجزيل لكم. ولدي ثلاث ملاحظات: الأولى أود أن أسمع منكم، وبما هو معهود عنكم من الشفافية، ما تم بخصوص موضوع الأندلسية. فقد علمنا أن هناك صفقة تمت لشراء عقارات، فلو تكرمتم أن نسمع ما تم بهذا الموضوع. والملاحظة الثانية ربما هي خارج موضوع الميزانية ولكن تهم المساهمين كثيراً. هذه الأيام يثار موضوع تعديل قانون الضريبة، فنود أن نشير إلى نقطة مهمة جداً بخصوص ضريبة الدخل التي تقطعها الدولة من البنك، فهي تقطع من أرباح البنك كمؤسسة كاملة بغض النظر عن فئات المساهمين، مما يجعل المقتطع من الضريبة يصيب كبار المساهمين وصغارهم بنفس النسبة، وهذا أمر غير عادل ويقتضي تعديلاً تشريعياً قد تساعدون فيه من موقعكم وبصفتكم رجل دولة وبحيث لا يدفع صغار المستثمرين كما يدفع كبارهم. والملاحظة الثالثة حول موضوع القضايا المقامة على البنك بحوالي ٧ ملايين دينار وقد زادت قليلاً عن السنة الماضية.

- تحدث المساهم السيد سعيد حمام مبتدئاً بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وكافة العاملين بالبنك وقال: حقيقة، أن الأرباح المجزية التي يحققها البنك زادت عن العام الماضي بحدود ١٠ ملايين وهذا مؤشر ممتاز جداً، لكن هناك إصرار على توزيع أرباح فقط ٢٠%، مع أن الموجود حالياً كاحتياطي إختياري وأرباح مدورة حوالي ٢٠٠ مليون، ورأس مال البنك العامل ١٠٠ مليون، فإلى متى نظل تحت رحمة الـ ٢٠%. الملاحظ أن جميع البنوك الأردنية بصحة جيدة وتحقق أرباحاً ممتازة، ويعتبر البنك الأردني الكويتي من أوائل البنوك في الأردن ويعرف بأنه أفضل بنك.

ولدي سؤال بخصوص شركة تعمير، فالبنك أخذ ٦٨ فيلا لتكتملتها على حسابه وتسويقها، وقد سمعنا من الرئيس أنه كان هناك ٩٦ مليون دينار ضمانات انخفضت إلى ٢٤ مليون، كما أن هناك مخصص للتسهيلات ١٨ مليون، فنحن أمام شركات قد تكون مهترئة وأموال البنك والبنوك ربما ذهبت أنراج الرياح. كنا نأمل أن تكون هناك ضمانات حقيقة لهذه الشركات، ونحن كمساهمين نأمل من الرئيس التجاوب معنا بتوزيع ٣٠% هذه السنة وهذا قرار للبنك وغير خاضع للبنك المركزي، وكل الأوضاع بالبنك الأردني الكويتي ممتازة ولا نريد أن نسمع مبررات مثل الربيع العربي والأوضاع في المنطقة وغير ذلك.

تولى دولة الرئيس الإجابة على ما طرحه المساهمون من ملاحظات واستفسارات وقال :

بطبيعة الأحوال فإن عمل البنك يتعلق بإدارة المخاطر، ودورنا الأساسي هو الموازنة بين الفرص والتحديات، بين تشجيع الاستثمار وتشجيع الإدخار في أجواء الكل يعلم أنها كثيرة الأخطار. الأرباح التي أعلنها الجهاز المصرفي الأردني ربما أنها لا تعكس حقيقة واقع الأداء الاقتصادي الوطني الأردني، وأحب أن يعرف الجميع أن الزيادات التي حصلت على الأرباح هذا العام للجهاز المصرفي الأردني جاءت في معظمها من سندات الخزينة الحكومية، ومن التسهيلات التي أعطيت إلى قطاع الطاقة سواء كانت شركات الكهرباء أو المصفاة.

أيها الأخوة، إن ما يقارب من ٥٠% من ودائع البنوك أصبحت الآن مستثمرة في سندات الخزينة الأردنية، ومن الجدير الإشارة أن جهود الإدارة العامة، أقصد جهد القطاع العام، سواء كانت المالية أو البنك المركزي أو أي جهد آخر، إنما هو جهد منصب على تأمين السيولة للحكومة الأردنية، ولا أجد جهداً موازياً لتفعيل القطاع الخاص ومساعدته. الأخ فهد الفانك موجود معنا اليوم وهو من كتب بأن الأفق أصبح مسدوداً فيما يتعلق بأن يكون القطاع العام هو المخلص. دور القطاع العام فيما يتعلق بتوليد الفرص وفي موضوع الاستثمار وفي موضوع جذب الاستثمار شبه معطل، والمعول الرئيسي والحقيقي هو على القطاع الخاص. لكن للأسف، بموازاة سياسات التقشف وسياسات التحفظ المالية، وسياسة الإقتراض المالي وتجاوز حدود المديونية كما نص عليه القانون وهو ٦٠% من مجمل الدخل إلى ما يصل لحدود ٧٨%، لا نجد أن هناك أي محفزات تقوم بها الإدارة الحكومية لتشجيع القطاع الخاص. الوضع ليس كما تعكسه أرباح البنوك، وسندات الخزينة الأردنية أصبحت تشكل الآن عبئاً على الجهاز المصرفي الأردني، انتقلوا من الاستدانة بالدينار الأردني إلى الاستدانة بالدولار الأجنبي وهذا الأمر قد يسبب إشكالات مع مؤسسات التقييم الدولية (Rating Agencies).

ليس بالضرورة أن أرباح البنوك تعكس الأداء الجيد، والربيع العربي تأثيراته كبيرة جداً، فحالة عدم اليقين مستمرة، والوضع الإقليمي وعلى الأخص الوضع السوري تداعياته تنذر بالأخطار إنسانياً واقتصادياً وأمنياً، والسياحة والتحويلات والاستثمارات وتوطين الاستثمارات أصبحت عملية صعبة جداً، ولا نزال نستعمل نفس التعبير الذي استعملته السنة الماضية: لا نزال في دوامة ولا نزال المنخفضات تتوالى، وليس من السهولة بمكان أن نتفاعل أكثر من اللزوم ونقول أن هناك ضوء في نهاية النفق. إن كان هناك ضوء في نهاية النفق، أخشى أن يكون ضوء قطار قادم في وجهنا ليدھسنا. الأرباح، والحمد لله، جيدة وحصة المساهمين منها ٢٠ مليون دينار وهي أجود من جيدة في هذا الظرف. نريد تعزيز القاعدة الرأسمالية، في السنة الماضية اقتطعنا مخصصات ٢٥ مليون دينار وهذا العام اقتطعنا ١٨ مليون، وذلك لمواجهة التحديات التي تمر بها بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة العقارية منها.

عودة مرة أخرى على مجموعة الدحلة وشركة تعمير. مجموعة الدحلة مديونيتها كما ذكرنا في الهيئة العامة السابقة ٦٤ مليون دينار كانت الضمانات في وقتها ٩٦ مليون دينار انخفضت إلى ٢٤ مليون، إذا أخذنا الضمانات وأخذنا المقتطع ٢٨ مليون يكون هناك انكشاف ١٢ مليون، والبنك يأخذ كل سنة مخصصات ٧٥ مليون لهذه الشركة، ولا أعتقد أن هناك أية بارقة أمل في أن يكون هناك أي حل لقضايا شركتي عين الغد والمستثمرون والشركات المتصلة بهاتين الشركتين، وأعتقد أن التصفية وإنهاء هاتين الشركتين وكل ما يتعلق بهما هو الحل المتاح.

فيما يتعلق بشركة تعمير، ولتسهيل الأمور في هذه الشركة، أنا لي رأي بالموضوع قبل أن يكون لتعمير، المشكلة الحقيقية التي كانت تعاني منها معظم الشركات الأردنية خلال الثلاث سنوات السابقة كانت مشكلة سيولة (Liquidity) ونتيجة تفاقم الإشكالات دون أن يكون هناك أية حلول، تحولت مشكلة السيولة إلى مشكلة ملاءة (Solvency). هذا الواقع انعكس على موضوع شركة تعمير. وأنا لا أزال أجد بأن شركة تعمير شركة رائدة تحتاج إلى كل الدعم، ليس من البنك الأردني الكويتي لا بل ومن الحكومة أيضاً، للاستمرار في مشاريعها الاسكانية في المناطق والمواقع التي أعتقد أنها مناطق ومواقع مستهدفة لخدمة الشرائح متوسطة الدخل. اشترينا منهم مجموعة شقق لتوفير السيولة اللازمة لهم حتى يمكن الخروج من عثرتهم، واستطعنا من خلال ذلك أن نعزز ضماناتنا. مديونية الشركة ٥٤ مليون دينار، لدينا ضمانات بـ ٥٥ مليون دينار وسوف يكون هناك قريباً إضافة بـ ٨٥ مليون دينار وبالتالي لا تشكل الشركة أي عبء فيما يتعلق بموضوع كفاية الضمانات الموجودة.

هذه هي الصورة بشكل عام، أرجو أن تكون واضحة تماماً. مرة أخرى، نأمل ونرجوا أن تكون هذه السنة سنة جيدة وأن تكون الأرباح متقاربة مع أرباح السنة الماضية. في الربع الأول، حقق البنك أرباحاً بحوالي ١٣ مليون دينار بعد أخذ المخصصات المطلوبة، ومع نهاية العام إن شاء الله ستكون الأرقام قريبة من أرقام هذه السنة. ونأمل أن لا يتم الأخذ بزيادة الضرائب على البنوك لما في ذلك من تأثيرات سلبية، كما نأمل أن يكون هناك سرعة في إنجاز القضايا لدى المحاكم وذلك لأن التقاضي والقضاء الناجز العادل هو رافعة إقتصادية مهمة. وأخيراً أكرر الشكر للجميع، وكل عام وأنتم بخير، وإلى وعد الخير في العام القادم إن شاء الله.

ثم طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة وعلى الميزانية وعلى توزيع أرباح بنسبة ٢٠% على المساهمين. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٥. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إبقاء نمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٦. نظراً لانتهاء فترة مجلس الإدارة الحالي، طرح رئيس الجلسة موضوع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة ٢٠١٣-٢٠١٦ وطلب من كاتب الجلسة تلاوة محضر اجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧، وقام كاتب الجلسة بتلاوة المحضر الذي يتضمن تقييم اللجنة لأداء وفاعلية والتزام أعضاء مجلس الإدارة الحالي وتوفير الشروط والمؤهلات اللازمة للعضوية لديهم حسب دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، كما يتضمن قرار اللجنة بترشيح نفس أعضاء مجلس الإدارة الحالي للدورة الجديدة.

وسأل رئيس الجلسة عما إذا كان هناك أحد من المساهمين يرغب بترشيح نفسه لعضوية المجلس. وحيث لم يتقدم أحد للترشح أعلن رئيس الجلسة فوز الأعضاء الحاليين لمجلس الإدارة للدورة الجديدة بالتزكية وهم :

- ١- دولة السيد عبدالكريم الكباريتي.
- ٢- الشركة الاستراتيجية للاستثمارات.
- ٣- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- ٤- بنك برقان - الكويت.
- ٥- بنك الخليج المتحد - البحرين.

- ٦- شركة الفتوح القابضة - الكويت.
- ٧- شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت.
- ٨- شركة ادويسي لإعادة التأمين - الولايات المتحدة.
- ٩- السيد فاروق عارف العارف.

٧. اقترح رئيس الجلسة تركية السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمدققين لحسابات البنك لعام ٢٠١٣، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكرًا للجميع على حضورهم وثقتهم متمنيا لهم المزيد من النجاح والتوفيق.

سهيل تركي
كاتب الجلسة

برهان عكروش
مراقب عام الشركات

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عبد الله